

النفط الكويتي يرتفع إلى 27.38 دولاراً

5.3 بالمائة في حين اغلق خام برنت تسليم أغسطس عند 37.84 دولار للبرميل بارتفاع 1.81 دولار أي بما يعادل 5.5 بالمائة تقريباً.

وارتفع سعر برميل النفط الكويتي 65 سنتاً ليبلغ 27.38 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 26.73 دولار وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

«المركزي» يؤكد حرصه المطلق على مكافحة غسل الأموال

السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلاة التي تصدرها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المشكلة في وزارة الخارجية بدولت الكويت.

وأوضح أنه بموجب المادة (16) من القانون 106 لسنة 2013 تأسست وحدة التحريات المالية الكويتية «وهي وحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة» - ولا تتبع بنك الكويت المركزي - وقد اختصها القانون بالمسؤولية عن تنفيذ تلك البلاغات وطلب المعلومات المتعلقة بما يشتبه في أن يكون عائدات من جريمة أو أموالاً مرتبطة بعمليات غسل أموال أو تمويل الإرهاب ومن ثم تحليل تلك المعلومات لتقتولى الوحدة في حال توفر الدلائل الكافية لإبلاغ النيابة العامة وإحاله المعلومات ذات الصلاة إلى الجهات المختصة ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها».

وأوضح أنه في حدود المسؤوليات والالتزامات التي تخص بها القانون فقوم (المركزي) من خلال مهام التفتيش الميداني بالتحقق من مدى الالتزام البنوك بتنفيذ أحكام القانون المذكور ولاحظت التنفيذية والقرارات ذات المطلوبات الصادرة منه في هذا الخصوص «ولابرر (المركزي) في حال مخالفة أي من البنوك لتلك التعليمات في توقيع الجزاءات المالية التي تصل في حددها الأقصى إلى 500 ألف دينار كويتي (نحو 1.6 مليون دولار) وذكراً الجرائم التي في القانون على النحو الوارد في القانون وكذلك القرارات الصادرة من لجان العقوبات التابعة لجليس الأمن استناداً إلى الفصل



الأخير (النحو 500 ألف دينار كويتي (نحو 1.6 مليون دولار) وذكراً الجرائم التي في القانون على النحو الوارد في القانون وكذلك القرارات الصادرة من لجان العقوبات التابعة لجليس الأمن استناداً إلى الفصل

يشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متطلبات المكافحة المطلوبة والالتزامات التي تخص هذا الشأن على النحو الوارد في القانون بما ينماشي بالاتباعية المستمرة للعمليات التي يقوم بها العمالء وذلك وفق متطلبات العناية الواجبة المطلوبة في هذا الشأن».

يعنى عليها أيضاً التتحقق من التزام الجهات

الخاصة لرقمها بممتلكات القانون حرصاً على سمعة دولة الكويت في هذا الشأن.

وقال البيان إن بنك الكويت المركزي يادر عقب صدور القانون إلى إصدار تعليمات

يتعين علىها أيضاً التتحقق من التزام الجهات

الخاصة لرقمها بممتلكات القانون تم إعداده بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أكد بنك الكويت المركزي أمس السبت حرصه المطلق على مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعته للصيغة للجهات الخاضعة لرقابتها للتحقق من التزامها التام بتطبيق جميع المتطلبات المنصوص عليها في القانون.

كما شدد البنك في بيان صحفي على أنه لا يتردد في توقيع الجزاءات الصارمة في حال وقوع أي مخالفه وأنه لا يتوانى عن اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تعزيز متابعة القطاع المصرفي والمالي ونراحته.

وأكد البنك استمراره في نهجه القائم على التعاون الدائم والشام مع جميع

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله

موجة غلاء وسائل الإعلام جيل فضي

تتعلق بعمليات غسل الأموال التي يؤكد

قيامه بالإجراءات اللازمة في وقتها وأداءه

لتحقيق المعايير المنشورة به في هذا الشأن

وحرصه المطلق على التتحقق من متابعة

الجهات الخاضعة لرقمها للتحقق

القانونية والتزامها التام بجميع المتطلبات

الواردة في التعليمات الصادرة من

(المركزي) وذلك في إطار القانون رقم (106)

لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن هذه التعليمات تم إعدادها بمراجعة

متطلبات المعايير الدولية وحدد الأدوار

المرسومة لجميع الجهات المعنية ومن بينها

(المركزي) والجهات الرقابية الأخرى والتي

أوضح أنه في ظل مات تداوله</